

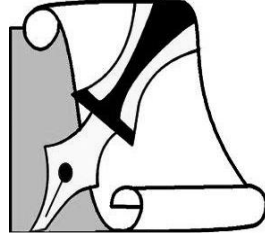


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يمر المشهد اللبناني في أسوأ مراحل التاريخ من دون بارقة أمل حقيقية يقدمها المسؤولون الذين تكشف الايام مدى استخفافهم بمعاناة الشعب وأنانيتهم التي تصل الى درجة الاجرام في حق اللبنانيين.

فالمشهد الداخلي ينطق بحقيقة واحدة خلاصتها حزينة، ان شكلت الحكومة الجديدة او لم تشكل، وان قرر الرئيسان ميشال عون وسعد الحريري أن يتصالحا ويتفقا على حكومة، وإن استمرا في خلافهما وصراعهما من الآن وحتى نهاية العهد، وإن قررت حكومة تصريف الاعمال برئاسة حسان دياب ان تمضي في فشلها في ادارة الدولة ولو ضمن الحدود المتاحة لها، او تسلك مسارا معاكسا ولو متأخرا، علما ان ثمة من يشير الى قرار بتعويم هذه الحكومة في هذه الفترة.

فلقد كاد اللبنانيون يفقدون الأمل نهائيا من هؤلاء المسؤولين، والحقيقة الساطعة امامهم هي ان البلد صار يتيم المرجعية التي تقوده بحكمة ودراية في الاتجاه الذي يبقيه على قيد الحياة، وتتأى به عن الإرتطام الكارثي الذي يتهدهد والذي لامسه فعلا..

وما هو أسوأ هو إنكار الطبقة السياسية للواقع ومضيها في صراعاتها التي لا تنتهي على الحصاص والمغانم في شكل يندى له الجبين. وبذلك بات اللبناني يشعر بلامبالاة هو الآخر بمآلات الصراع بين منظومة الحكم وينظر بعجز على فضيحة التشكيل الحكومي وما يحكى عن اتصالات تجري لتدوير زوايا العقد المانعة للتأليف، فيما هي باعث للملل وتنتقل من فشل الى فشل، هكذا على المنوال نفسه منذ تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة منذ العام الماضي.

المؤسف في الأمر أنه مع كل يوم يتضح مدى صعوبة المعركة مع الطبقة السياسية الحاكمة التي تخطت كل حدود في التلاعب بمصائر اللبنانيين وإهائهم عن مصائبهم، الحقيقية لصالح البقاء وترسيخ سطوتها ومصالحها وتحاصصها.

وبعد مرحلة من الفوران الشعبي تمظهر في حراك 17 تشرين الذي وجه سهامه نحو المنظومة واتهمها صراحة بالوقوف وراء كوارث اللبنانيين، برعت السلطة في تحويل الأنظار عنها عبر إشغال الشرائح الشعبية المعترضة بمصائب جديدة تتوالد كل يوم.

وتمكنت هذه المنظومة ببراعة وخبرة من تصويب انظار اللبنانيين في اتجاه غير القضايا الكبرى المعيشية التي نزلوا من أجلها طويلا في الساحات والشوارع. فظهرت قضايا مثل استعادة الاموال المنهوبة والمهربة والتدقيق الجنائي وبعض القرارات المصرفية لتطغى على تصريحات السياسيين، بعد قليل على كارثة انفجار المرفأ التي تقترب ذكراها السنوية المؤلمة الاولى من دون تحقيق تقدم ملحوظ في هوية القنلة أو في تصويب التحقيقات نحو كيفية دخول المواد المتفجرة الى لبنان..

ثم اتجه الاهتمام نحو قضايا اكثر إلحاحا تتمثل في ارتفاع سعر صرف الدولار الاميركي قياسا الى الليرة وفضيحة انقطاع الكهرباء وشح مادتي البنزين والمازوت وحتى الدواء والماء وغيرها من قضايا تقض مضاجع اللبنانيين. وبذلك تم الهدف المتمثل في تحقيق كفاية معنوية للشعب فأصبح مجرد توفير بعض المواد الاساسية لهم وبعض مدخراتهم في المصارف، إذا تحقق هذا أصلا، إنجازا للسلطة التي تمنى الشعب ببطاقة تموينية لم تر النور حتى اللحظة ستمول من مدخرات عمر الشعب المسكين..

وما يدعو الى الأسف ان الكثير من الشرائح الشعبية التي تحتج على السلطة بات في حاجة إليها في ظل وضعه المزري، والمفارقة الساخرة في الأمر ان كثير ممن نزلوا الى الساحات للاعتراض على المنظومة بات يطلب رضاها ومساعدتها في عملية رشوة انتخابية واضحة قبل اشهر من الانتخابات النيابية.

والواقع ان السلطة تسابق الزمن نحو هذا الاستحقاق الذي لم يتبق له سوى اقل من عام، وهي ستفيد من عدم قرب هذا الاستحقاق وستسابق الوقت لاسترجاع اكبر عدد من الذين خسرتهم مع الهبة الشعبية الماضية.

وفي مقابل كل ذلك، تبدو قوى التغيير ضعيفة. فهي غير حاصلة على مكاسب السلطة من مال ووظائف وتقديرات وحصص، كما انها تبدو منقسمة على نفسها وثمة اماكن يعلي فيها بعض اركانها حب الذات والسباق في اتجاه الترشح للانتخابات، حتى ان بعض اركان المنظومة امتطى الحراك الشعبي وتبرأ من سلطة كان لسنوات طويلة ركنا فيها.

من هنا تبدو معركة قوى التغيير، وهو المصطلح الذي يعبر عن معارضي منظومة الحكم من احزاب وتيارات شعبية منها ما هو في الحراك الشعبي ومنها من هو غير ناشط فيه، جد صعبة.

ووسط قانون للانتخاب يعتمد على الطائفية والمذهبية، وان كان متقدما على سابقه، ستكون مهمة اجراء التغيير المرجو جد شاقة. على ان ثمة من المتفائلين في بيئة قوى التغيير من يذهب الى القول بالقدرة على الظفر بأكثر من 40 مقعدا في الانتخابات، وهي قراءة تعتمد على التمني خاصة في ظل افتقار مجموعات وشخصيات التغيير للحملة الاعلامية المطلوبة وللمال اللازم لخوض استحقاق كهذا، فضلا عن قانون غير عادل للانتخابات سواء من ناحية المضمون الطائفي او لناحية الصرف الانتخابي والدعائي على سبيل المثال لا الحصر.

كل ذلك من دون القطع بإجراء تلك الانتخابات العام المقبل الذي بات محط شك اذا كان قادرا على تنفيذ استحقاقاته الانتخابية البلدية والنيابية.. والرئاسية!

وفي الحديث عن آخر تطورات الملف الحكومي الذي ينتظره اللبنانيون لمحاولة انتشالهم من كوارثهم، يبدو الجمود سيد المرحلة بينما لا يريد الرئيس المكلف سعد الحريري تقديم اعتذاره عن التكليف وإطلاق سراح القيد الحكومي الذي يشكل اولى خطوات الخروج من الازمات التي تتفاقم وسط شبه عتمة شاملة وفقدان لأساسيات الحياة.

وتشير الأجواء الطاغية على الملف الحكومي، الى ان حركة الاتصالات التي تواصلت في الساعات الماضية على أكثر من خط معني بملف تأليف الحكومة، لم تتوصل الى خرق حكومي في هذه الآونة، وخصوصا ان طرفي الاشتباك الحكومي لم يقدم ما يمكن اعتبارها تسهيلات او تنازلات تفضي الى فتح ثغرة في الجدار الحكومي المسدود، بل على العكس، فإن منسوب التصلب زاد بدرجات عما كان عليه في السابق.

ويبدو ان رئيس مجلس النواب نبيه بري ما زال يدفع في الاتجاه الذي يبقي باب التواصل مفتوحا وبوتيرة مكثفة استنادا الى مبادرته المطروحة، باعتباره اياها صارت اكثر من ضرورة ملحة في هذه الفترة، درءا للمخاطر التي تتفاقم بصورة مريعة، وكسبيل للخروج من الأزمة ووقف مسلسل الانهيارات الداخلية والمعيشية على أكثر من مستوى.

ومن ناحية العهد، فلا جديد يذكر ورئيس الجمهورية يؤكد ان الاولوية هي لتشكيل حكومة سريعا، وهو بالتالي ما زال ينتظر ما سيقدره الرئيس المكلف، ليبنى على الشيء مقتضاه.

ومع ان الجميع يتحمل مسؤولية التعطيل، فإن الحريري يعد الاكثر مسؤولية بين الكل مع علمه بعدم القبول به رئيسا للحكومة، ومع ذلك يترك حال المراوحة المؤذي في البلاد.

وهو يسرب الأمر ونقيضه الى الاعلام بين النية للتشكيل وأخرى للاعتذار الذي بعد ترديد اوساطه اياه للتحرك من الضغط ولتحرير البلد من ازمته، يعود الى التمسك بالمنصب.

وبدا ان حصيلة الاجتماع الذي جمعه بالرئيس بري اعطته الزخم اللازم لتمديد الوقت واللعب في الوقت الاضافي.

ويرى البعض ان الحريري حريص على عدم التفريط بنجاح التكليف، وليس ادل على ذلك اكثر من زيارة السفيرين الاميركي والفرنسي الى السعودية للتوسط لذلك.

فالحريري عاود نشاطه السياسي للوصول الى حل: تأليف او اعتذار. وهو لا يزال يحظى بدعم مصري عربيا، وروسي تعزز اخيرا وغربي ودولي، لكن الاميركيين والاوروبيين سبق وطرحوا سيناريوهات البدائل في حال عدم قدرة الحريري على تأليف حكومة في ظل العهد الرئاسي الحالي. هم سألوا عن رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي الذي لا يظهر شجاعة لتولي المهمة، علما ان سقفه لن يكون أقل من سقف الحريري في ملف تأليف الحكومة، ولا أقل تشددا منه في التمسك بصلاحيات رئاسة الحكومة. كما ان المساعي تتركز على ان يتولى ميقاتي حكومة ما قبل الانتخابات، ولا يبدو ان هناك مصلحة له بأن يتراأس حكومة من هذا القبيل.

والواقع ان ميقاتي لا يزال يعلن في كل موقفه انه يدعم الحريري لتأليف الحكومة، علما ان التيار الوطني الحر لا يجذب تسميته لاعتبارات لها علاقة بملفات وسياسات سابقة لا تتناسب مع شعارات المرحلة المقبلة.

لذا يتسلح الحريري بتمسك بري به الذي يراه المحيطون برئيس المجلس غير نابع من مسألة شخصية، بل من تخوفه من ان يدخل البلد في مزيد من الفوضى، خصوصا لعدم وجود بديل مطروح وجدي يقبل تولي مهمة تأليف الحكومة. ومن هنا ينطلق بري من السؤال عن البديل، في حال أظهر الحريري صدقه في الاعتذار: هل توافق الطائفة السنية على طرح اسم آخر؟ ومن هو يا ترى؟

وكان [المجلس الشرعي الاسلامي](#) إلتقى الحريري سابقا واعرب عن معارضته بغالبيته لاعتذار زعيم تيار المستقبل، في موقف يتخذ دلالات طائفية في وجه العهد الذي رفع طويلا شعار القوي في طائفته.

لذا، فإن القوى السنية تملك ورقة قوية تتمثل في عدم تسمية أي بديل من الحريري خلال [الاستشارات النيابية](#) في حال قدم رئيس الحكومة المكلف إعتذاره. هذا حتى كتابة هذه السطور.

ويجهد العهد لتمير ورقة اكثر من شخصية سنية ومنها النائب فيصل كرامي على سبيل المثال لا الحصر. لكن الاخير لم يجد حاضنة سنية كافية للإقدام على الخطوة، اضافة الى أن ثنائي حزب الله وحركة أمل لم يظهر إندفاعه تجاهه، في وقت يربط فيه الثنائي ذاته موقفه من الحكومة بقرار الحريري المرتقب.

كما طُرح إسم النائب [فؤاد مخزومي](#) لتولي المهمة، وهو يلقي دعم رئيس الجمهورية [ميشال عون](#). ويتوافق ترشيح مخزومي لرئاسة الحكومة مع مطالب العواصم الدولية التي تشترط تحقيق اصلاحات اقتصادية من أجل دعم لبنان. علما ان إسم مخزومي يستفز المجتمع المدني وقوى حراك 17 تشرين الذين يضمونه الى غيره ممن فسدوا في الحكم، علما انه مرشح العهد اولاً.

أما الإسم الرابع الذي عاد الى التداول مجددا فهو السفير مصطفى أديب الذي فشل في التكليف الأول. ان طرح اسم أديب هو محاولة تسويق مشروع عدم كسر أي من الفريقين السياسيين المتنازعين حاليا. لكن هذا الطرح في حاجة الى دلائل اكبر في الايام المقبلة لكي يتخذ جديته، كما ان اديب نفسه يرفضه.

ويُطرح ايضا اسم الرئيس تمام سلام غير المتحمس حتى اللحظة لتولي زمام التكليف.

وفي حال توصلت القوى السنية الفاعلة الى ترشيح اسم بديل، فإن ذلك يتيح إعادة تفعيل الملف الحكومي ووضعه على السكة الطبيعية.

في ظل كل ذلك، تتقاطع معلومات حول اتخاذ الحريري فعلا قراره بالاعتذار، لكنه ينتظر كفرصة اخيرة ثمار تواصل دولي موعود به مع السعودية لإقناع [الرياض](#) بتبني خطوات الحريري في الداخل اللبناني، بعدما اخرجت السعودية نفسها من اللعبة اللبنانية، وسحبت يدها من أي شأن لبناني، ولا

يعنيها الحريري تحديدا. فإذا فشلت الاتصالات الفرنسية الأميركية في الوصول الى نتائج يبغيها رئيس الحكومة المكلف فإنه سيسرع الى اعلان الاعتذار، وسيحاول ربط قراره بإخراج لبنان من دوامة الجمود التي تمنع معالجة الأزمة.

وهو اجتمع بكتلته النيابية ووضع اعضاءها في ما آلت اليه تطورات الملف الحكومي بعد عرض وجهة نظره من ملف التأليف، مؤكدا ان الامور ما زالت مقفلة بسبب ما يعتبره تعنتا من قبل رئيس الجمهورية ومن خلفه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

وقال للحاضرين، حسب ما تسرب، إنه التقى الرئيس بري وبحث معه في كل شيء. ولفت النظر الى انه عندما قبل المهمة بترؤس حكومة، كان ذلك لأنه احتفظ بتصوير حول كيفية الخروج من الازمة التي دخل فيها البلد. وبعدما اشار الى التعقيدات والتعطيل المتعمد من قبل عون وباسيل، قال إنه في كل الأحوال لن يقبل ان يكون على رأس حكومة كيفما كان.

ولمخ الى مجموعة اقتراحات يقوم بدراستها من جديد، ومن ضمنها موضوع الاعتذار. وخلص الى الطلب من كتلة المستقبل بأن تُبقي اجتماعاتها مفتوحة، معلنا في الوقت ذاته انه سيعكف في هذه الآونة على عقد اجتماعات على مستوى قيادة واران تيار المستقبل والمكتب السياسي، للتداول في هذه التطورات والتأسيس لما يمكن اتخاذه من خطوات.

ويقول من في بيئته إن خيار الاعتذار على طاولة الحريري ويكتسب جدية مع كل يوم جديد، فلو ان مفاعيله ستكون ايجابية على الرئيس المكلف، فبالأكيد هو لن يتوانى على اتخاذه هذه الخطوة، ولن يتأخر فيها. اما اذا كانت مفاعيله سلبية، فالامر البديهي انه سيتريث، ولن يتسرع في اتخاذه خطوة من هذا النوع.

في المجمل تبدو كل الاحتمالات قائمة ومتساوية مهما كان من تسريبات، ولعل اعتذار الحريري اكثر تعقيدا مما يتصور اخصامه، فهو يرتبط بمجموعة اعتبارات شخصية ومستقبلية وسياسية واقليمية، وحصوله يستدعي على الاقل حدا أدنى من التقاطع بين هذه الاعتبارات، الامر الذي يفسر تريث الحريري طيلة الفترة السابقة، وتمسكه بالتنسيق المسبق مع الرئيس نبيه بري.

يعرف الحريري ان ما بعد الاعتذار لن يكون كما قبله بالنسبة إليه والى مجمل المعادلة الداخلية التي سيصبح على هامشها وهو الذي يحتاج الى تعزيز شعبيته التي قد ترتفع إلا انه قد يضعف في موازاتها، ولذلك فهو يجد نفسه معنيا بإجراء حسابات دقيقة قبل ان يتخذ القرار النهائي.

ويشير من في بيئته الى انه يتجنب ان يتخذ قرار الاعتذار تحت وطأة الانفعال او خضوعا لضغوط وتصويره مهزوما امام رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ما قد يؤثر سلبا على مستقبله السياسي. هو يريد تطويع احتمال الاعتذار لحساباته وتكييفه معها والتوصل الى مخرج ملائم لها، بدل ان يقدم هدية مجانية لخصومه ويكون بذلك خرج خالي الوفاض من كل شيء، والا فإنه لا يستسيغ خوض مغامرة غير محسوبة في مرحلة لا تتحمل المجازفات، فإما حكومة مقنعة له وإما خروج آمن، وهو ما يرجح بقاء الامور على ما هي عليه الآن برغم ما يتسرب من تفاؤل حول قرب الفرج الحكومي.

في المقابل ثمة وجهة نظر تقول إن اعتذاره في هذا التوقيت سيكون مربحا له. فإذا تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة الحريري، لن تستطيع أن تحقق إنجازات نوعية خلال الفترة القصيرة التي تفصل عن موعد إجراء الانتخابات النيابية بعد نحو 10 أشهر.

ففي حكومة كهذه من المقدر ان الجميع سيدخل في معمعة الانتخابات النيابية التي ستطغى حساباتها ومتطلباتها على اي امر آخر، وسيغدو معيار الكسب الانتخابي مع ما يرافقه من مزايدات هو المعتمد. كما ان حجم الكارثة الاقتصادية والاجتماعية بالغ العمق بحيث لن تكفي بضعة أشهر لاحتوائه، ويريد الحريري ان يتجنب اتخاذ اي قرارات اقتصادية ومالية في مثل هذه الظروف ستكون غير شعبية وستزيد نقمة الناس على اصحابها وخاصة في موضوع رفع الدعم الذي يتجنبه مثلما يتجنب كأسه الرئيس عون.

والامر الالم هو انكسار العلاقة الشخصية بين الحريري من جهة، وعون وباسيل من جهة اخرى. فالتعايش بات صعبا جدا عقب كل ما حصل من اتهامات جارحة من قبل الجانبين، وهو ما يشير الى ان العهد لن يكون مُرحبا بالحريري في حال حكمه ما يعني مشاكل كثيرة بين الجانبين. وكل ذلك من دون نسيان الدعم السعودي المفتقد والذي يشكل اهم اسباب عزوف الحريري عن التشكيل سابقا، وفي

حال شكل حكومته فهو لن يتلقى الدعم الذي يبغيه من الرياض التي ستعتبر انه وصل غصبا عنها (وإن كان الامر مستبعدا).

من هنا يشير اصحاب وجهة النظر تلك الى ان مصلحة الحريري تكمن في الاعتذار، ومن ثم تثبيت تموضعه في خندق معارضة العهد ما سيمكنه من كسب الوقت للتحضير للانتخابات المصيرية، وهو سيكون قادرا على اكتساب العاطفة الشعبية والظهور بمثابة المظلوم الامر الذي لجأ إليه مع استقالة حكومته بعد ايام على حراك 17 تشرين الاول 2019.

وقد يحب الرئيس المكلف ان يبدو مهزوما بالنقاط ولو في الشكل، لكنه سيكون رابحا على المدى البعيد في استعادة لمشهد ابيه رفيق الحريري حيال حكم الرئيسين إميل لحود وسليم الحص في العام 2000 حين عاد على حصان طروادة شعبي، وهو المشهد الذي كان الراحل يخطط له قبل اغتياله في العام 2005.

لذا فإن قرار الحريري بالاعتذار قد يكون يمهد له عبر التفكير مع الحلفاء واهمهم الرئيس نبيه بري، في مرحلة ما بعد الاعتذار عبر التوافق مسبقا على بديل يكون مقبولا من رئيس تيار المستقبل، حتى يحصل انتقال سلس للتكليف من شخصية الى أخرى تفاديا لتكرار تجربة الرئيس حسان دياب التي كان من المؤسف أنها حوربت من داخلها.

وعلم ان بعض حلفاء الحريري في الاقليم مثل مصر والامارات العربية المتحدة، قد صارحوه بأنهم غير قادرين على استصدار قبول سعودي به ناهيك عن مجرد تأمين زيارة له الى الرياض.

في مقابل كل ذلك يجهد من في محيط بيت الوسط للترويج لفكرة ان العوائق الحكومية هي فقط داخلية، ومصدر العقلة هو العهد الذي لا يقبل به، واذا كان لا بد من التعايش معه فضمن شروح يفرضها عون وباسيل.

لكن اوساط العهد ترفض بشدة ذلك وتشير الى تنازلات قدمها باسيل خلال المفاوضات وتشمل موضوع الثقة الحكومية في المجلس النيابي ومسألة الوزيرين المسيحيين. وبذلك فإن الحريري كان ولا يزال يتجنب التشكيل قبل تسوية الأمور بينه وبين الرياض.

هذا الموقف يتقاطع مع اكثر من رؤية من طرف داخلي ما يعزز الفكرة القائلة بأن الحريري لا يريد التشكيل على الاطلاق ويشتري الوقت مُظهرا نفسه بمظهر الضحية.

لذا، يتقرب الجميع ما ستسفر عنه زيارة السفيرتين الأميركية والفرنسية في بيروت الى الرياض. وهناك مؤشرات الى الفشل في استصدار موقف سعودي مؤيد للحريري، وسط فكرة تقول إن الوظيفة الاساسية لهذه الزيارة تندرج في سياق السعي الفرنسي والأميركي الى إدارة الانهيار ومنع حدوث الارتطام الكبير، خشية ان يقع لبنان بالكامل في قبضة حزب الله وايران ومشروعهما الشرقي، تبعا للسياريو الأسوأ الذي تأخذه في الحسبان بعض الدوائر الخارجية، وهذا ما يفسر إعطاء الاولوية لمساعدة الجيش اللبناني ومنع تداعيه كونه يشكل بالنسبة إلى الأميركيين والاوروبيين المؤسسة الوحيدة التي في إمكانها ضبط الأرض.

ذلك ان الخارج الغربي وخاصة الاوروبي يخشى الفوضى اللبنانية غير محددة العواقب، ما قد يصيب مصالح تلك الدول سواء عبر هجرة ديموغرافية خطيرة على مجتمعاتها، او عبر تمهيد تلك الفوضى الى تسيد لحزب الله للساحة الداخلية، كما انها تضع في الحسبان ما قد يؤثر على قواتها نفسها في الجنوب اللبناني اذا ما حصلت الفوضى. من هنا فإن الاخطر دوما بالنسبة الى كل تلك الدول هو وقوع لبنان في قبضة الحزب، وهو السيناريو المتوهم دوما من قبل هذا الغرب الذي يثبت كل يوم عدم فهمه للواقع اللبناني.

ملخص التقدير اللبناني

2021-7-15

يمر المشهد اللبناني في أسوأ مراحل التاريخ من دون بارقة أمل حقيقية يقدمها المسؤولون الذين تكشف الايام مدى استخفافهم بمعاناة الشعب وأنانيتهم التي تصل الى درجة الاجرام في حق اللبنانيين. فالمشهد الداخلي ينطق بحقيقة واحدة خلاصتها حزينة، ان شكلت الحكومة الجديدة او لم تشكل، وان قرر الرئيسان ميشال عون وسعد الحريري أن يتصالحا ويتقفا على حكومة، وإن استمرا في خلافهما وصراعهما من الآن وحتى نهاية العهد، وإن قررت حكومة تصريف الاعمال برئاسة حسان دياب ان تمضي في فشلها في ادارة الدولة ولو ضمن الحدود المتاحة لها، او تسلك مسارا معاكسا ولو متأخرا، علما ان ثمة من يشير الى قرار بتعويم هذه الحكومة في هذه الفترة.

فلقد كاد اللبنانيون يفقدون الأمل نهائيا من هؤلاء المسؤولين، والحقيقة الساطعة امامهم هي ان البلد صار يتيم المرجعية التي تقوده بحكمة ودراية في الاتجاه الذي يبقيه على قيد الحياة، وتتأى به عن الإرتطام الكارثي الذي يتهدهد والذي لامسه فعلا..

وما هو أسوأ هو إنكار الطبقة السياسية للواقع ومضيها في صراعاتها التي لا تنتهي على الحصص والمغانم في شكل يندى له الجبين. وبذلك بات اللبناني يشعر بلامبالاة هو الآخر بمآلات الصراع بين منظومة الحكم وينظر بعجز على فضيحة التشكيل الحكومي وما يحكى عن اتصالات تجري لتدوير زوايا العقد المانعة للتأليف، فيما هي باعث للملل وتنتقل من فشل الى فشل، هكذا على المنوال نفسه منذ تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة منذ العام الماضي.

المؤسف في الأمر أنه مع كل يوم يتضح مدى صعوبة المعركة مع الطبقة السياسية الحاكمة التي تخطت كل حدود في التلاعب بمصائر اللبنانيين والهائم عن مصائبهم، الحقيقية لصالح البقاء وترسيخ سطوتها ومصالحها وتحاصصها.

وبعد مرحلة من الفوران الشعبي تمظهر في حراك 17 تشرين الذي وجه سهامه نحو المنظومة واتهمها صراحة بالوقوف وراء كوارث اللبنانيين، برعت السلطة في تحويل الأنظار عنها عبر إشغال الشرائح الشعبية المعترضة بمصائب جديدة تتوالد كل يوم.

وتمكنت هذه المنظومة ببراعة وخبرة من تصويب انظار اللبنانيين في اتجاه غير القضايا الكبرى المعيشية التي نزلوا من أجلها طويلا في الساحات والشوارع. فظهرت قضايا مثل استعادة الاموال المنهوبة والمهربة والتدقيق الجنائي وبعض القرارات المصرفية لتطغى على تصريحات السياسيين، بعد قليل على كارثة انفجار المرفأ التي تقترب نكراها السنوية المؤلمة الاولى من دون تحقيق تقدم ملحوظ في هوية القتلة أو في تصويب التحقيقات نحو كيفية دخول المواد المتفجرة الى لبنان..

ثم اتجه الاهتمام نحو قضايا اكثر إلحاحا تتمثل في ارتفاع سعر صرف الدولار الاميركي قياسا الى الليرة وفضيحة انقطاع الكهرباء وشح مادتي البنزين والمازوت وحتى الدواء والماء وغيرها من قضايا تقض مضاجع اللبنانيين. وبذلك تم الهدف المتمثل في تحقيق كفاية معنوية للشعب فأصبح مجرد توفير بعض المواد الاساسية لهم وبعض مدخراتهم في المصارف، إذا تحقق هذا أصلا، إنجازا للسلطة التي تمنى الشعب ببطاقة تموينية لم تر النور حتى اللحظة ستمول من مدخرات عمر الشعب المسكين..

وما يدعو الى الأسف ان الكثير من الشرائح الشعبية التي تحتج على السلطة بات في حاجة إليها في ظل وضعه المزري، والمفارقة الساخرة في الأمر ان كثير ممن نزلوا الى الساحات للاعتراض على المنظومة بات يطلب رضاها ومساعدتها في عملية رشوة انتخابية واضحة قبل اشهر من الانتخابات النيابية.

والواقع ان السلطة تسابق الزمن نحو هذا الاستحقاق الذي لم يتبق له سوى اقل من عام، وهي ستفيد من عدم قرب هذا الاستحقاق وستسابق الوقت لاسترجاع اكبر عدد من الذين خسرتهم مع الهبة الشعبية الماضية.

وفي مقابل كل ذلك، تبدو قوى التغيير ضعيفة. فهي غير حاصلة على مكاسب السلطة من مال ووظائف وتقديرات وحصص، كما انها تبدو منقسمة على نفسها وثمة اماكن يعلي فيها بعض اركانها

حب الذات والسباق في اتجاه الترشح للانتخابات، حتى ان بعض اركان المنظومة امتطى الحراك الشعبي وتبرأ من سلطة كان لسنوات طويلة ركنا فيها.

من هنا تبدو معركة قوى التغيير، وهو المصطلح الذي يعبر عن معارضي منظومة الحكم من احزاب وتيارات شعبية منها ما هو في الحراك الشعبي ومنها من هو غير ناشط فيه، جد صعبة.

ووسط قانون للانتخاب يعتمد على الطائفية والمذهبية، وان كان متقدما على سابقه، ستكون مهمة اجراء التغيير المرجو جد شاقة. على ان ثمة من المتفائلين في بيئة قوى التغيير من يذهب الى القول بالقدرة على الظفر بأكثر من 40 مقعدا في الانتخابات، وهي قراءة تعتمد على التمني خاصة في ظل افتقار مجموعات وشخصيات التغيير للحملة الاعلامية المطلوبة وللمال اللازم لخوض استحقاق كهذا، فضلا عن قانون غير عادل للانتخابات سواء من ناحية المضمون الطائفي او لناحية الصرف الانتخابي والدعائي على سبيل المثال لا الحصر.

كل ذلك من دون القطع بإجراء تلك الانتخابات العام المقبل الذي بات محط شك اذا كان قادرا على تنفيذ استحقاقاته الانتخابية البلدية والنيابية.. والرئاسية!

وفي الحديث عن آخر تطورات الملف الحكومي الذي ينتظره اللبنانيون لمحاولة انتشالهم من كوارثهم، يبدو الجمود سيد المرحلة بينما لا يريد الرئيس المكلف سعد الحريري تقديم اعتذاره عن التكليف وإطلاق سراح القيد الحكومي الذي يشكل اولى خطوات الخروج من الازمات التي تتفاقم وسط شبه عتمة شاملة وفقدان لأساسيات الحياة.

وتشير الأجواء الطاغية على الملف الحكومي، الى ان حركة الاتصالات التي تواصلت في الساعات الماضية على أكثر من خط معني بملف تأليف الحكومة، لم تتوصل الى خرق حكومي في هذه الأونة، وخصوصا ان طرفي الاشتباك الحكومي لم يقدم ما يمكن اعتبارها تسهيلات او تنازلات تقضي الى فتح ثغرة في الجدار الحكومي المسدود، بل على العكس، فإن منسوب التصلب زاد بدرجات عما كان عليه في السابق.

ويبدو ان رئيس مجلس النواب نبيه بري ما زال يدفع في الاتجاه الذي يبقي باب التواصل مفتوحا وبوتيرة مكثفة استنادا الى مبادرته المطروحة، باعتباره اياها صارت اكثر من ضرورة ملحة في هذه

الفترة، درءا للمخاطر التي تتفاقم بصورة مريعة، وكسبيل للخروج من الأزمة ووقف مسلسل الانهيارات الداخلية والمعيشية على أكثر من مستوى.

ومن ناحية العهد، فلا جديد يذكر ورئيس الجمهورية يؤكد ان الاولوية هي لتشكيل حكومة سريعا، وهو بالتالي ما زال ينتظر ما سيقدره الرئيس المكلف، لئبني على الشيء مقتضاه.

ومع ان الجميع يتحمل مسؤولية التعطيل، فإن الحريري يعد الاكثر مسؤولية بين الكل مع علمه بعدم القبول به رئيسا للحكومة، ومع ذلك يترك حال المراوحة المؤذي في البلاد.

وهو يسرب الأمر ونقيضه الى الاعلام بين النية للتشكيل وأخرى للاعتذار الذي بعد ترديد اوساطه اياه للتحرك من الضغط ولتحرير البلد من ازمته، يعود الى التمسك بالمنصب.

وبدا ان حصيلة الاجتماع الذي جمعه بالرئيس بري اعطته الزخم اللازم لتمديد الوقت واللعب في الوقت الاضافي.

ويرى البعض ان الحريري حريص على عدم التفريط بنجاح التكليف، وليس ادل على ذلك اكثر من زيارة السفيرين الاميركي والفرنسي الى السعودية للتوسط لذلك.

فالحريري عاود نشاطه السياسي للوصول الى حل: تأليف او اعتذار. وهو لا يزال يحظى بدعم مصري عربيا، وروسي تعزز اخيرا وغربي ودولي، لكن الاميركيين والاوروبيين سبق وطرحوا سيناريوهات البدائل في حال عدم قدرة الحريري على تأليف حكومة في ظل العهد الرئاسي الحالي. هم سألوا عن رئيس الحكومة الاسبق [نجيب ميقاتي](#) الذي لا يظهر شجاعة لتولي المهمة، علما ان سقفه لن يكون أقل من سقف الحريري في ملف تأليف الحكومة، ولا أقل تشددا منه في التمسك بصلاحيات [رئاسة الحكومة](#). كما ان المساعي تتركز على ان يتولى ميقاتي حكومة ما قبل الانتخابات، ولا يبدو ان هناك مصلحة له بأن يتراأس حكومة من هذا القبيل.

والواقع ان ميقاتي لا يزال يعلن في كل موقفه انه يدعم الحريري لتأليف الحكومة، علما ان التيار الوطني الحر لا يحبذ تسميته لاعتبارات لها علاقة بملفات وسياسات سابقة لا تتناسب مع شعارات المرحلة المقبلة.

لذا يتسلح الحريري بتمسك بري به الذي يراه المحيطون برئيس المجلس غير نابع من مسألة شخصية، بل من تخوفه من ان يدخل البلد في مزيد من الفوضى، خصوصا لعدم وجود بديل مطروح وجدي يقبل تولي مهمة تأليف الحكومة. ومن هنا ينطلق بري من السؤال عن البديل، في حال أظهر الحريري صدقه في الاعتذار: هل توافق الطائفة السنية على طرح اسم آخر؟ ومن هو يا ترى؟

وكان [المجلس الشرعي الاسلامي](#) التقى الحريري سابقا واعرب عن معارضته بغالبيته لاعتذار زعيم تيار المستقبل، في موقف يتخذ دلالات طائفية في وجه العهد الذي رفع طويلا شعار القوي في طائفته.

لذا، فإن القوى السنية تملك ورقة قوية تتمثل في عدم تسمية أي بديل من الحريري خلال [الاستشارات النيابية](#) في حال قدم رئيس الحكومة المكلف إعتذاره. هذا حتى كتابة هذه السطور.

ويجهد العهد لتمرير ورقة اكثر من شخصية سنوية ومنها النائب فيصل كرامي على سبيل المثال لا الحصر. لكن الاخير لم يجد حاضنة سنوية كافية للإقدام على الخطوة، اضافة الى أن ثنائي حزب الله وحركة أمل لم يظهر إندفاعه تجاهه، في وقت يربط فيه الثنائي ذاته موقفه من الحكومة بقرار الحريري المرتقب.

كما طُرح إسم النائب [فؤاد مخزومي](#) لتولي المهمة، وهو يلقي دعم رئيس الجمهورية [ميشال عون](#). ويتوافق ترشيح مخزومي لرئاسة الحكومة مع مطالب العواصم الدولية التي تشترط تحقيق اصلاحات اقتصادية من أجل دعم لبنان. علما ان إسم مخزومي يستفز المجتمع المدني وقوى حراك 17 تشرين الذين يضمونه الى غيره ممن فسدوا في الحكم، علما انه مرشح العهد اولاً.

أما الإسم الرابع الذي عاد الى التداول مجددا فهو السفير مصطفى أديب الذي فشل في التكليف الأول. ان طرح اسم أديب هو محاولة تسويق مشروع عدم كسر أي من الفريقين السياسيين المتنازعين حالياً. لكن هذا الطرح في حاجة الى دلائل اكبر في الايام المقبلة لكي يتخذ جديته، كما ان اديب نفسه يرفضه.

ويُطرح ايضا اسم الرئيس تمام سلام غير المتحمس حتى اللحظة لتولي زمام التكليف.

وفي حال توصلت القوى السنية الفاعلة الى ترشيح اسم بديل، فإن ذلك يتيح إعادة تفعيل الملف الحكومي ووضعه على السكة الطبيعية.

في ظل كل ذلك، تتقاطع معلومات حول اتخاذ الحريري فعلا قراره بالاعتذار، لكنه ينتظر كفرصة اخيرة ثمار تواصل دولي موعود به مع السعودية لإقناع [الرياض](#) بتبني خطوات الحريري في الداخل اللبناني، بعدما اخرجت السعودية نفسها من اللعبة اللبنانية، وسحبت يدها من أي شأن لبناني، ولا يعينها الحريري تحديدا. فإذا فشلت الاتصالات الفرنسية الأميركية في الوصول الى نتائج يبغيها رئيس الحكومة المكلف فإنه سيسرع الى اعلان الاعتذار، وسيحاول ربط قراره بإخراج لبنان من دوامة الجمود التي تمنع معالجة الأزمة.

وهو اجتمع بكتلته النيابية ووضع اعضاءها في ما آلت اليه تطورات الملف الحكومي بعد عرض وجهة نظره من ملف التأليف، مؤكدا ان الامور ما زالت مقفلة بسبب ما يعتبره تعنتا من قبل رئيس الجمهورية ومن خلفه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

وقال للحاضرين، حسب ما تسرب، إنه التقى الرئيس بري وبحث معه في كل شيء. ولفت النظر الى انه عندما قبل المهمة بترؤس حكومة، كان ذلك لأنه احتفظ بتصوير حول كيفية الخروج من الازمة التي دخل فيها البلد. وبعدها اشار الى التعقيدات والتعطيل المتعمد من قبل عون وباسيل، قال إنه في كل الأحوال لن يقبل ان يكون على رأس حكومة كيفما كان.

ولمخ الى مجموعة اقتراحات يقوم بدراستها من جديد، ومن ضمنها موضوع الاعتذار. وخلص الى الطلب من كتلة المستقبل بأن تُبقي اجتماعاتها مفتوحة، معلنا في الوقت ذاته انه سيعكف في هذه الآونة على عقد اجتماعات على مستوى قيادة واركاز تيار المستقبل والمكتب السياسي، للتداول في هذه التطورات والتأسيس لما يمكن اتخاذه من خطوات.

ويقول من في بيئته إن خيار الاعتذار على طاولة الحريري ويكتسب جدية مع كل يوم جديد، فلو ان مفاعيله ستكون ايجابية على الرئيس المكلف، فبالأكيد هو لن يتوانى على اتخاذ هذه الخطوة، ولن يتأخر فيها. اما اذا كانت مفاعيله سلبية، فالامر البديهي انه سيتريث، ولن يتسرع في اتخاذ خطوة من هذا النوع.

في المجمل تبدو كل الاحتمالات قائمة ومتساوية مهما كان من تسريبات، ولعل اعتذار الحريري اكثر تعقيدا مما يتصور اخصامه، فهو يرتبط بمجموعة اعتبارات شخصية ومستقبلية وسياسية واقليمية، وحصوله يستدعي على الاقل حدا أدنى من التقاطع بين هذه الاعتبارات، الامر الذي يفسر تريث الحريري طيلة الفترة السابقة، وتمسكه بالتنسيق المسبق مع الرئيس نبيه بري.

يعرف الحريري ان ما بعد الاعتذار لن يكون كما قبله بالنسبة إليه والى مجمل المعادلة الداخلية التي سيصبح على هامشها وهو الذي يحتاج الى تعزيز شعبيته التي قد ترتفع إلا انه قد يضعف في موازاتها، ولذلك فهو يجد نفسه معنيا بإجراء حسابات دقيقة قبل ان يتخذ القرار النهائي.

ويشير من في بيئته الى انه يتجنب ان يتخذ قرار الاعتذار تحت وطأة الانفعال او خضوعا لضغوط وتصويره مهزوما امام رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ما قد يؤثر سلبا على مستقبله السياسي. هو يريد تطويع احتمال الاعتذار لحساباته وتكييفه معها والتوصل الى مخرج ملائم لها، بدل ان يقدم هدية مجانية لخصومه ويكون بذلك خرج خالي الوفاض من كل شيء، والا فإنه لا يستسيغ خوض مغامرة غير محسوبة في مرحلة لا تتحمل المجازفات، فإما حكومة مقنعة له وإما خروج آمن، وهو ما يرجح بقاء الامور على ما هي عليه الآن برغم ما يتسرب من تفاؤل حول قرب الفرج الحكومي.

في المقابل ثمة وجهة نظر تقول إن اعتذاره في هذا التوقيت سيكون مربحا له. فإذا تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة الحريري، لن تستطيع أن تحقق إنجازات نوعية خلال الفترة القصيرة التي تفصل عن موعد إجراء الانتخابات النيابية بعد نحو 10 أشهر.

ففي حكومة كهذه من المقدر ان الجميع سيدخل في معمعة الانتخابات النيابية التي ستطغى حساباتها ومتطلباتها على اي امر آخر، وسيغدو معيار الكسب الانتخابي مع ما يرافقه من مزايدات هو المعتمد. كما ان حجم الكارثة الاقتصادية والاجتماعية بالغ العمق بحيث لن تكفي بضعة أشهر لاحتوائه، ويريد الحريري ان يتجنب اتخاذ اي قرارات اقتصادية ومالية في مثل هذه الظروف ستكون غير شعبية وستزيد نقمة الناس على اصحابها وخاصة في موضوع رفع الدعم الذي يتجنبه مثلما يتجنب كأسه الرئيس عون.

والامر الالهم هو انكسار العلاقة الشخصية بين الحريري من جهة، وعون وباسيل من جهة اخرى. فالتعايش بات صعبا جدا عقب كل ما حصل من اتهامات جارحة من قبل الجانبين، وهو ما يشير الى ان العهد لن يكون مُرحبا بالحريري في حال حكمه ما يعني مشاكل كثيرة بين الجانبين. وكل ذلك من دون نسيان الدعم السعودي المفتقد والذي يشكل اهم اسباب عزوف الحريري عن التشكيل سابقا، وفي حال شكل حكومته فهو لن يتلقى الدعم الذي يبغيه من الرياض التي ستعتبر انه وصل غصبا عنها (وإن كان الامر مستبعدا).

من هنا يشير اصحاب وجهة النظر تلك الى ان مصلحة الحريري تكمن في الاعتذار، ومن ثم تثبيت تموضعه في خندق معارضة العهد ما سيمكنه من كسب الوقت للتحضير للانتخابات المصيرية، وهو سيكون قادرا على اكتساب العاطفة الشعبية والظهور بمثابة المظلوم الامر الذي لجأ إليه مع استقالة حكومته بعد ايام على حراك 17 تشرين الاول 2019.

وقد يحب الرئيس المكلف ان يبدو مهزوما بالنقاط ولو في الشكل، لكنه سيكون رابحا على المدى البعيد في استعادة لمشهد ابيه رفيق الحريري حيال حكم الرئيسين إميل لحود وسليم الحص في العام 2000 حين عاد على حصان طروادة شعبي، وهو المشهد الذي كان الراحل يخطط له قبل اغتياله في العام 2005.

لذا فإن قرار الحريري بالاعتذار قد يكون يمهد له عبر التفكير مع الحلفاء واهمهم الرئيس نبيه بري، في مرحلة ما بعد الاعتذار عبر التوافق مسبقا على بديل يكون مقبولا من رئيس تيار المستقبل، حتى يحصل انتقال سلس للتكليف من شخصية الى أخرى تقاديا لتكرار تجربة الرئيس حسان دياب التي كان من المؤسف أنها حوربت من داخلها.

وعلم ان بعض حلفاء الحريري في الاقليم مثل مصر والامارات العربية المتحدة، قد صارحوه بأنهم غير قادرين على استصدار قبول سعودي به ناهيك عن مجرد تأمين زيارة له الى الرياض.

في مقابل كل ذلك يجهد من في محيط بيت الوسط للترويج لفكرة ان العوائق الحكومية هي فقط داخلية، ومصدر العرقلة هو العهد الذي لا يقبل به، واذا كان لا بد من التعايش معه فضمن شروح يفرضها عون وباسيل.

لكن اوساط العهد ترفض بشدة ذلك وتشير الى تنازلات قدمها باسيل خلال المفاوضات وتشمل موضوع الثقة الحكومية في المجلس النيابي ومسألة الوزيرين المسيحيين. وبذلك فإن الحريري كان ولا يزال يتجنب التشكيل قبل تسوية الأمور بينه وبين الرياض.

هذا الموقف يتقاطع مع اكثر من رؤية من طرف داخلي ما يعزز الفكرة القائلة بأن الحريري لا يريد التشكيل على الاطلاق ويشترى الوقت مُظهرا نفسه بمظهر الضحية.

لذا، يترقب الجميع ما ستسفر عنه زيارة السفيرتين الأميركية والفرنسية في بيروت الى الرياض. وهناك مؤشرات الى الفشل في استصدار موقف سعودي مؤيد للحريري، وسط فكرة تقول إن الوظيفة الاساسية لهذه الزيارة تتدرج في سياق السعي الفرنسي والأميركي الى إدارة الانهيار ومنع حدوث الارتطام الكبير، خشية ان يقع لبنان بالكامل في قبضة حزب الله وايران ومشروعهما الشرقي، تبعا للسيناريو الأسوأ الذي تأخذه في الحساب بعض الدوائر الخارجية، وهذا ما يفسر إعطاء الاولوية لمساعدة الجيش اللبناني ومنع تداعيه كونه يشكل بالنسبة إلى الأميركيين والاوروبيين المؤسسة الوحيدة التي في إمكانها ضبط الأرض.

ذلك ان الخارج الغربي وخاصة الاوروبي يخشى الفوضى اللبنانية غير محددة العواقب، ما قد يصيب مصالح تلك الدول سواء عبر هجرة ديموغرافية خطيرة على مجتمعاتها، او عبر تمهيد تلك الفوضى الى تسيد لحزب الله للساحة الداخلية، كما انها تضع في الحساب ما قد يؤثر على قواتها نفسها في الجنوب اللبناني اذا ما حصلت الفوضى. من هنا فإن الاخطر دوما بالنسبة الى كل تلك الدول هو وقوع لبنان في قبضة الحزب، وهو السيناريو المتوهم دوما من قبل هذا الغرب الذي يثبت كل يوم عدم فهمه للواقع اللبناني.